

موعد إسرائيل النهائي للحرب: إيران في بؤرة العاصفة(*)

جيمس بيتراس (***)

عالم اجتماع أمريكي بارز.

لم يسبق أبداً أن كانت حرب وشيكة عالية الصوت وواسعة الانتشار دعائياً مثل هجوم إسرائيل العسكري المرتقب ضد إيران. فعندما سئل رئيس الأركان الإسرائيلي دانييل هالوتز عن المدى الذي يمكن أن تصل إليه إسرائيل لوقف برنامج الطاقة النووية لإيران قال «ألفا كيلومتر»، أي المسافة التي لا بد أن يقطعها هجوم جوي.

وتكشف مصادر عسكرية إسرائيلية بصورة أكثر تحديداً أن رئيس وزراء إسرائيل الحالي والتالي - حسب الاحتمالات - آرييل شارون قد أمر القوات المسلحة بأن تستعد لشن غارات جوية على مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران. ووفقاً لما ذكرته صحيفة **تايمز** اللندنية فإن الأمر بالاستعداد للهجوم مضى عبر وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى رئيس الأركان. وأثناء الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر «أكدت مصادر داخل قيادة القوات الخاصة أن حالة استعداد من الدرجة «ج»، وهي الحالة القصوى لعملية ما قد أعلنت»^(١).

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر أكد شاول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي أنه بالنظر إلى خطط طهران النووية يتعين على تل أبيب «أن لا تعمل على مفاوضات دبلوماسية إنما أن تستعد بحلول أخرى». وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر أبلغ آهرون زويفي فاركاش رئيس المخابرات

(*) نشرت هذه المقالة في النشرة الإخبارية الأمريكية (*Counter Punch*) تحت عنوان: «Israel's War» Deadline: Iran in the Crosshairs,» *Counter Punch*, nos. 24-25 (December 2005) وترجمتها **المستقبل العربي** بالكامل لأهمية ما تحتويه من معلومات لا تتوفر في المصادر الإخبارية التقليدية (**المستقبل العربي**).
(**) يعرف بروفيسور جيمس بيتراس (James Petras) نفسه بأنه «مستشار للمعدمين والعاطلين عن العمل في البرازيل والأرجنتين». نشر له في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كتاب - شاركه في تأليفه هنري فيلتماير (Henry Veltmeyer) - تحت عنوان: *Social Movements and State Power: Argentina, Brazil, Bolivia, Ecuador* (London: Pluto Press, 2005).

Times, 11/12/2005.

العسكرية الإسرائيلية البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بأنه إذا عجزت الجماعة الدولية بحلول نهاية آذار/مارس عن إحالة المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي فإننا نستطيع عندئذ أن نقول إن الجهد الدولي قد استنفد أغراضه».

وبعبارة أخرى، إذا أخفقت المفاوضات الدبلوماسية الدولية في الانصياع للجدول الزمني الذي حددته إسرائيل فإن إسرائيل ستهاجم إيران منفردة عسكرياً. وذكر بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود والمرشح لرئاسة الوزراء أنه إذا لم يتصرف شارون ضد إيران «فإنني عندما أشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (بعد انتخابات آذار/مارس ٢٠٠٦) سنفعل ما فعلناه في الماضي ضد مفاعل صدام». في حزيران/يونيو ١٩٨١ قذفت إسرائيل بالقنابل مفاعل «أوزيرك» النووي في العراق.

حتى صحيفة **هآرتس** الموالية لحزب العمل، في حين لم توافق على توقيت ومكان تصريحات نتنياهو، اتفقت مع جوهرها. وانتقدت **هآرتس** (أولئك الذين) أوصوا علناً بـ «خيار عسكري» إسرائيلي لأن هذا «يصور إسرائيل بأنها تدفع الولايات المتحدة (عبر المنظمات القوية الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة) نحو حرب كبرى». مع ذلك تضيف **هآرتس**: «يتعين على إسرائيل أن تمضي قدماً في استعداداتها بهدوء وأمن وليس في الحشود الانتخابية»^(٢). وموقف **هآرتس** - شأنه شأن موقف حزب العمل - هو أن لا تدافع إسرائيل عن الحرب ضد إيران قبل أن تكون المفاوضات المتعددة الأطراف قد انتهت وتكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذت قراراً.

وفيما يبدو فإن الرأي العام الإسرائيلي لا يشارك في خطط النخبة السياسية لتوجيه ضربة عسكرية ضد برنامج إيران النووي. إذ يظهر مسح نشر في صحيفة **يديعوت أحرونوت** ونقلته وكالة رويترز (١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) أن نسبة ٥٨ بالمئة من الإسرائيليين الذين جرى استطلاع رأيهم يعتقدون أن النزاع على برنامج إيران النووي ينبغي أن يعالج دبلوماسياً، بينما قالت نسبة ٣٦ بالمئة فقط منهم أن مفاعلاتها النووية ينبغي أن تدمر بضربة عسكرية.

ولقد أعلن كبار المسؤولين الإسرائيليين كافة نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ موعداً نهائياً لشن هجوم عسكري على إيران. والتفكير الذي يقف وراء هذا التاريخ هو تصعيد الضغط على الولايات المتحدة لفرض مسألة العقوبات في مجلس الأمن. ويرمي هذا التكتيك إلى ابتزاز واشنطن بالتهديد بـ «الحرب وإلا» لكي تضغط على أوروبا (أي على المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وروسيا) لحملها على الموافقة على العقوبات. وتعرف إسرائيل أن أفعالها الحربية ستعرض للخطر آلاف الجنود الأمريكيين في العراق، وتعرف أيضاً أن واشنطن (وأوروبا) لا تستطيع ولا تملك الدخول في حرب ثالثة في هذا الوقت.

كذلك فإن موعد نهاية آذار/مارس يتوافق مع موعد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمم المتحدة بشأن برنامج إيران للطاقة النووية. ويعتقد صانعو السياسة الإسرائيليون أن

تهديداتهم يمكن أن تؤثر في هذا التقرير، أو على الأقل أن تفرض نوع الأمور الغامضة التي يمكن أن تستغل من قبل داعميتها في الخارج لدعم عقوبات من مجلس الأمن أو لتبرير عمل عسكري إسرائيلي.

وأيضاً فإن موعد آذار/مارس يركز بؤرة الأنشطة السياسية للمنظمات الموالية في الولايات المتحدة. لقد حشدت منظمات الضغط (اللوبي) الكبرى الموالية لإسرائيل أغلبية في الكونغرس وفي مجلس الشيوخ الأمريكيين لحمل مجلس الأمن الدولي على تنفيذ عقوبات اقتصادية ضد إيران، أو إذا لم يفعل تبني فعل «دفاعي» إسرائيلي.

إلى جانب سياسة الحرب الإسرائيلية تقف عملياً كل المنظمات اليهودية الرئيسية والأكثر نفوذاً، وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل، ولجان العمل السياسية التابعة لها، وقطاع من البيت الأبيض، وأغلبية من نواب الكونغرس والولايات والقادة المحليين والحزبيين المدعومين مالياً. وعلى الجانب الآخر توجد قطاعات من البنتاغون ووزارة الخارجية وأقلية من أعضاء الكونغرس وأغلبية من الرأي العام وأقلية من اليهود الأمريكيين وأغلبية القادة العسكريين في الخدمة وفي التقاعد الذين أدوا الخدمة أو لا يزالون يؤدونها في العراق.

وقد هيمنت على معظم المناقشات في الولايات المتحدة بشأن جدول أعمال الحرب الإسرائيلية المنظمات الموالية لإسرائيل التي تنقل مواقف الدولة الإسرائيلية. وقد ذكرت صحيفة **فوروارد** (*Forward*) اليهودية الأسبوعية عدداً من الهجمات الإسرائيلية على إدارة بوش لأنها تتصرف بطريقة أكثر عدوانية دعماً لسياسة إسرائيل. وحسب ما قالت **فوروارد** فإن «القدس تزداد قلقاً لأن إدارة بوش لا تفعل ما يكفي لمنع طهران من حيازة أسلحة نووية»^(٣).

حدثت خلافات صارخة إضافية أثناء الحوار الاستراتيجي النصف سنوي بين مسؤولي الأمن الإسرائيليين والأمريكيين، وفيه عارض الإسرائيليون دفع أمريكا باتجاه تغيير النظام الحاكم في سوريا، خشية صعود نظام حاكم إسلامي أكثر تطرفاً. كذلك انتقد المسؤولون الإسرائيليون الولايات المتحدة لإجبارها إسرائيل على الموافقة على فتح معبر رفح الحدودي والحد من سيطرتهم الخانقة على الاقتصاد في غزة.

وكما يمكن التنبؤ به فإن المنظمة اليهودية الأكبر في الولايات المتحدة - مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية الكبرى - ردّد من فوره إصدار خط الدولة الإسرائيلية الرسمي. عنّف مالكوم هوفلان رئيس المؤتمر واشنطن بسبب «إخفاقها في أن تقود بشأن إيران» و«إحالة المسألة إلى أوروبا»^(٤). ومضى إلى حد مهاجمة إدارة بوش لأنها لم تذهب باتجاه مطالب إسرائيل بأن تحلّ إحالة إيران إلى مجلس الأمن ليفرض العقوبات عليها. ثم تحول هوفلان بالهجوم على المفاوضين الفرنسيين والألمان والبريطانيين، متهماً إياهم «بالاسترضاء والضعف» و«بأنهم يفتكرون إلى خطة مناورة من أجل عمل حاسم»، ويفترض أن ذلك لأنهم لم يتبعوا

خطة المناورة الإسرائيلية التي تقضي إما بفرض العقوبات أو ضربهم (الإيرانيين) بالقنابل. كان دور «إيباك»^(*) والمؤتمر والمنظمات الأخرى الموالية لإسرائيل كأزمة ناقلة لخطط إسرائيل للحرب دوراً واضحاً في تنديدها - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بموافقة إدارة بوش على أن تعطي لروسيا فرصة للتفاوض على خطة يسمح بمقتضاها لإيران بأن تخصب اليورانيوم لأغراض غير عسكرية تحت إشراف دولي. وكان رفض إيباك للمفاوضات ومطالبتها بمواجهة فورية مبنياً على الحجة الخادعة القائلة بأنها «تسهل سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية» وهي حجة تتناقض تماماً مع معلومات المخابرات المعروفة (بما في ذلك مخابرات إسرائيل) التي تقول إن إيران تبعد ما بين ٣ إلى ١٠ سنوات على الأقل من الاقتراب من سلاح نووي.

وكما هي العادة فإن النقل غير المشروط وغير النقدي الذي تقوم به «إيباك» لمطالب إسرائيل وانتقاداتها مغلف ببلاغات المصالح الأمريكية أو الأمن الأمريكي من أجل استغلال السياسة الأمريكية. لقد عنفت «إيباك» حكومة بوش لتعريضها الأمن الأمريكي للخطر. فقد اتهمت «إيباك» إدارة بوش بأنها - بتعويلها على المفاوضات قد «أعطت إيران فرصة أخرى للتلاعب بالجماعة الدولية» (كذا) و«فرضت خطراً داهماً على الولايات المتحدة»^(٥).

عارض المتحدثون الأمريكيون الكبار باسم إسرائيل تعليمات الرئيس بوش إلى سفيره لدى العراق زالماني خليل زاد بأن يفتح حواراً مع سفير إيران لدى العراق. وبالإضافة إلى هذا فإن رد الفعل الرسمي الإسرائيلي «المكبوح» إزاء بيع روسيا لطهران صواريخ دفاعية مضادة للطائرات بما تربو قيمته على مليار دولار، والتي يمكن أن تحمي إيران من ضربة جوية إسرائيلية - رددت أصداءه - كما هو متوقع - المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة.

إن الدفع بالولايات المتحدة نحو مواجهة مع إيران - عبر عقوبات اقتصادية وهجمة عسكرية - هو أولوية عليا بالنسبة لإسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة لأكثر من عقد من الزمان^(٦). وفي خط واحد مع سياستها الرامية إلى إجبار الولايات المتحدة على مواجهة مع إيران حشدت لجنة «إيباك» ولجان العمل السياسي الإسرائيلية (في أمريكا - المحرر) ومؤتمر رؤساء المنظمات (اليهودية الأمريكية الكبرى) بنجاح غالبية أعضاء الكونغرس لتحدي ما يصفونه بأنه «استرضاء» إيران.

إن النائبة إيلينا روس - ليتينين (جمهورية تمثل ولاية فلوريدا) والتي تتمتع بميزة مثيرة للشكوك كونها متواطئة مع جماعات الإرهابيين الكوبيين في المنفى وفي الوقت نفسه مساندة بلا شروط لسياسة الحرب الإسرائيلية - هي رئيسة اللجنة الفرعية للشرق

(*) إيباك (AIPAC) اختصار حروف اسم اللجنة الموالية لإسرائيل في واشنطن وهي اللجنة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة (American-Israeli Public Affairs Committee) (المحرر).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) جويش تايمز (Jewish Times) نقلاً عن: وكالة البرق اليهودية (Jewish Telegraph Agency) في ٦

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الأوسط في مجلس النواب الأمريكي. ومن تلك المنصة شجبت «الاسترضاء الأوروبي والتسليح الأوروبي للنظام الإرهابي الحاكم في طهران». وتبجحت قائلة إن المشروع بقانون الذي قدمته لفرض العقوبات على إيران يحظى بتأييد ٧٥ بالمئة من أعضاء الكونغرس وأنها تحشد المزيد من الداعمين.

وعلى الرغم من الهجمات الموالية لإسرائيل على السياسة الأمريكية بسبب «ضعفها» بشأن إيران، تحركت واشنطن بالدرجة من العدوانية التي تسمح بها الظروف. ففي مواجهة معارضة أوروبية لمواجهة فورية (كما تطالب لجنة «إيباك» والسياسيون الاسرائيليون) تدعم واشنطن المفاوضات الأوروبية ولكنها تفرض شروطاً مقيدة لأقصى درجة، مثل رفض معاهدة حظر الانتشار، التي تسمح بتخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية.

وليس «الحل الوسط» الأوروبي الذي يجبر إيران على تحويل عملية التخصيب إلى بلد أجنبي (روسيا) مجرد انتهاك لسيادتها، بل أنه سياسة لا يُمارسها أي بلد آخر يستخدم الطاقة النووية. وبالنظر إلى هذا «التفويض» غير المقبول بصورة واضحة، فإن من الواضح أن «دعم المفاوضات» من جانب واشنطن هو حيلة لاستفزاز إيران لترفض، ووسيلة لتأمين دعم أوروبا لإحالة المسألة إلى مجلس الأمن ليفرض عقوبات دولية.

وعلى الرغم من الدعم شبه الإجماعي والنفوذ الواسع النطاق للمنظمات اليهودية الكبرى، فإن نسبة ٢٠ بالمئة من اليهود الأمريكيين لا تؤيد إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين.. بل إن ما هو أكثر أهمية أن نسبة ٦١ بالمئة من اليهود لا تتحدث أبداً عن إسرائيل أو تدافع عن إسرائيل في نقاش مع غير اليهود^(٧). ونسبة ٢٩ بالمئة فقط من اليهود يتبنون بنشاط مواقف إسرائيل. ويمثل الجمهور الذي يعمل بشعار إسرائيل أولاً أقل من ثلث المجتمع اليهودي - والحقيقة أن هناك معارضة لإسرائيل بين اليهود أكثر مما في الكونغرس الأمريكي. مع ذلك - وقد قلنا ما قلناه - فإن معظم منتقدي إسرائيل ليسوا ذوي نفوذ في المنظمات اليهودية الكبرى وفي جماعات الضغط الإسرائيلية، وهم مستبعدون من وسائل الإعلام الجماهيرية ويجري تخويفهم غالباً من التحدث علناً، خاصة حول استعدادات إسرائيل لحرب ضد إيران.

خرافة الخطر النووي الإيراني

نفى رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية دانييل هالوتز بصفة قاطعة أن إيران تشكل تهديداً نووياً فورياً لإسرائيل، فضلاً عن الولايات المتحدة. وحسب ما ذكرت صحيفة هآرتس قال هالوتز إن إيران ستستغرق وقتاً لتكون قادرة على إنتاج قنبلة نووية، وقدر هذا بأن يحدث بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥^(٨).

ولا يعتقد مسؤولو حزب العمل الإسرائيلي بأن إسرائيلي تشكل تهديداً نووياً فورياً، وأن

Jerusalem Post, 1/12/2005.

(٧)

(٨) هآرتس، ١٤/١٢/٢٠٠٥.

دعايات الحرب من حكومة شارون وحزب الليكود هي خدعة انتخابية، وحسب قول هـآرتس فإن «زعماء حزب العمل اتهموا رئيس الوزراء آرييل شارون ووزير الدفاع شاول موفاز وغيره من المسؤولين في وزارة الدفاع باستخدام مسألة إيران في حملاتهم الانتخابية في محاولة لتحويل النقاش العام عن القضايا الاجتماعية».

وفي رسالة موجهة إلى اليمين الإسرائيلي، ولكنها تنطبق بالدرجة نفسها على لجنة «إيباك» ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، رفض بنيامين بن إيليزار العضو العمالي في الكنيست صرخات الحرب الانتخابية: «إنني آمل أن لا تدفع الانتخابات القادمة رئيس الوزراء ووزير الدفاع إلى الزيف عن سياسة الحكومة ووضع إسرائيل على خطوط المواجهة مع إيران. إن المسألة النووية مسألة دولية وليس هناك من سبب لأن تلعب إسرائيل دوراً رئيسياً فيها»^(٩).

ولقد أكدت المخابرات الإسرائيلية أن إيران لا تملك اليورانيوم المخصب ولا القدرة على إنتاج سلاح ذري الآن أو في المستقبل القريب، على النقيض من المزاعم المتهوسة التي تروج لها جماعات الضغط الأمريكية الموالية لإسرائيل.

وأوضح محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة - والتي قامت بالتفتيش في إيران لعدة سنوات - أن الوكالة لم تجد دليلاً على أن إيران تحاول بناء أسلحة نووية. وانتقد الخطط الإسرائيلية والأمريكية لشحن حرب - انتقاداً غير مباشر - إذ حذر من «أن حلاً عسكرياً سيكون ذا آثار سلبية بالكامل».

وفي وقت أقرب فإن إيران - في تحرك واضح يرمي إلى إيضاح مسألة الاستخدام المستقبلي لليورانيوم المخصب - «فتحت الباب لمساعدة أمريكية في بناء محطة للطاقة النووية». وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي «تستطيع أمريكا أن تشارك في العطاء الدولي لتشديد محطة إيرانية للطاقة النووية إذا ما راعوا (الأمريكيون) المعايير والنوعية الأساسية»^(١٠).

كذلك فإن إيران تعتزم بناء عدة محطات أخرى للطاقة النووية بمساعدة أجنبية. وهذه الدعوة الإيرانية للحصول على مساندة أجنبية من العسير أن تكون استراتيجية بلد يحاول تسيير برنامج سري لإنتاج قنبلة ذرية، خاصة إذا كان برنامجاً موجهاً نحو إشراك واحد من متهميها الأساسيين.

إن الإيرانيين في مرحلة أولية في معالجة اليورانيوم. ولم يصلوا حتى إلى نقطة تخصيبه، الأمر الذي سيستغرق بدوره عدة سنوات، وسيطلب التغلب على كثير من المشكلات التقنية المعقدة قبل أن تتمكن من بناء قنبلة. ولا يوجد أساس حقيقي للذهاب إلى أن إيران تمثل تهديداً نووياً على إسرائيل أو على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط.

تستخدم عشرات من البلدان التي تملك مفاعلات نووية اليورانيوم المخصب

(٩) المصدر نفسه.

بالضرورة. وقرار إيران بالتقدم نحو معالجة اليورانيوم المخصب هو من حقوق سيادتها شأنها في ذلك شأن كل البلدان الأخرى التي تملك مفاعلات نووية في أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية.

إن إسرائيل ولجنة «إيباك» تلجأن إلى صيغ غامضة عن قدرة إيران النووية الممكنة تبدو فيها مفتوحة بلانهاية حتى يمكن أن تطبق على عشرات من البلدان التي تملك حداً أدنى من البنية التحتية العلمية.

وقد أثار الرباعي الأوروبي(*) مسألة زائفة بتجنب مسألة ما إذا كانت إيران تملك أو لا تملك أسلحة نووية أو إذا كانت تقوم بتصنيعها، وركز على مهاجمة قدرة إيران على إنتاج طاقة نووية، أي إنتاج يورانيوم مخصب. ودمج الرباعي الأوروبي اليورانيوم المخصب مع تهديد نووي وقدرة نووية ممكنة مع خطر هجوم نووي وشيك على بلدان غربية ومقرات غربية وإسرائيل. ويضع الأوروبيون - وخاصة بريطانيون - في اعتبارهم خيارين: فرض قبول إيراني لحدود على سيادتها، وبصورة أكثر تحديداً على سياستها بشأن الطاقة؛ أو إجبار إيران على رفض إضافة تعسفية إلى معاهدة حظر الانتشار ومن ثم الترويج دعائياً لهذا الرفض باعتباره إشارة إلى نوايا إيران الشريرة لصنع قنابل ذرية واستهداف بلدان موالية للغرب.

ولسوف يردد الإعلام الغربي أصداء موقف الحكومات الأمريكية والأوروبية القائل بأن إيران مسؤولة عن انهيار المفاوضات. وعندئذ سيقتنع الأوروبيون الرأي العام لديهم بأنه طالما أن «العقل» قد أخفق فإن المسار الوحيد الذي يبقى لكي تتبعه الولايات المتحدة هو أن تحيل المسألة إلى مجلس الأمن وأن يوافق المجلس على فرض عقوبات دولية ضد إيران.

وعندئذ ستحاول الولايات المتحدة أن تضغط على روسيا والصين لتصوتا إلى جانب العقوبات أو لمتنعا عن التصويت. وهناك مبرر للشك بأن أيّاً من البلدين أو كليهما سيوافق، نظراً لأهمية صفقات النفط والأسلحة والصفقات النووية والتجارية التي تبلغ قيمتها مليارات عديدة من الدولارات بين إيران وهاتين الدولتين. ولأن الولايات المتحدة وإسرائيل حاولتا وفشلتا في مجلس الأمن فإنهما - وفقاً لسيناريو حزب الحرب - ستتحركان نحو القيام بهجوم عسكري. وسينشأ عن شن هجوم جوي على المنشآت النووية الإيرانية المشتبه فيها، أي تقذف بالقنابل مناطق مكتظة بالسكان وكذلك مناطق نائية مما سيفضي إلى خسارة في الأرواح على نطاق واسع.

ستكون النتيجة المبدئية تصعيداً ضخماً للحرب في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فإن إيران - وهي بلد يتألف من ٧٠ مليون نسمة، وقواته المسلحة تعادل عدة مرات القوات العسكرية التي كان يمتلكها العراق ولديه دوافع بالغة القوة وعسكريون ملتزمون بقوة وقوات شبه عسكرية يمكن توقع عبورها إلى العراق. كذلك فإن الشيعة العراقيين المتعاطفين، أو المتحالفين، مع إيران سيحطمون على الأغلب روابطهم مع واشنطن وينخرطون في القتال.

(*) يتألف من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا (المحرر).

وستصبح القواعد العسكرية والقوات والعملاء الأمريكيون تحت هجوم ضارٍ. وستتضاعف الخسائر البشرية بين العسكريين الأمريكيين. وستتوقف كل خطوط سحب القوات. وستتفكك استراتيجية «العرقنة».

والأرجح أن تقع حوادث إرهابية جديدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ضد الشركات المتعددة الجنسيات.

ولن تفلح العقوبات على إيران لأن النفط سلعة نادرة وأساسية. وستعترض الصين والهند وبلدان آسيوية أخرى سريعة النمو على مقاطعة (ضد إيران). ولن تتعاون تركيا وبلدان مسلمة أخرى. وسيكون محكوماً على سياسة العقوبات بالفشل، وستكون نتيجتها الوحيدة أن ترفع سعر النفط إلى أعلى حتى مما وصلت إليه.

هنا في الولايات المتحدة لا يوجد إلا قليل - إن وجد - من جماعات الضغط المنظمة النافذة يتحدى لوبي تأييد الحرب الإسرائيلية، سواء من منظور العمل من أجل تعايش سلمي في الشرق الأوسط أو حتى دفاعاً عن المصالح القومية الأمريكية حينما تتباين مع مصالح إسرائيل. وعلى الرغم من أن دبلوماسيين سابقين متعددين وكذلك جنرالات ومسؤولي مخابرات ويهوداً وإصلاحيين ومستشارين متقاعدین للأمن القومي ومهنيين من وزارة الخارجية قد استنكروا علناً جدول أعمال الحرب على إيران بل وانتقدوا جماعات الضغط التي تضع إسرائيل أولاً كما أن إعلاناتهم الصحفية ومقابلاتهم الإعلامية لم تساندها أية منظمة سياسية قومية يمكن أن تنافس على النفوذ في البيت الأبيض والكونغرس.

وفيما نقرب أكثر إلى مواجهة كبرى مع إيران، وفيما يحدد المسؤولون الإسرائيليون مواعيد نهائية قصيرة الأجل لإشعال نيران حرب في الشرق الأوسط، يبدو أننا محكوم علينا بأن نتعلم من خسائر المستقبل الكوارثية أنه يتعين على الأمريكيين أن ينتظموا ليُلحقوا هزيمة بجماعات الضغط السياسية المبنية على تحالفات تنتمي للخارج □